الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

A/C.1/46/PV.34 22 NOV 1991

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس: السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

- النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.34
22 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61734 ٣١٩٣ن(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ .

البنود ٤٧ الى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لامين اللجنة ، السيد خيرادي .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم اللجنة أن البلدان التالية قد انضمت الى مقدمي مشاريع القرارات التالية :

A/C.1/46/L.7/Rev.1 : أوروغواي وكوستاريكا ؛

A/C.1/46/L.11 و L.12 و L.25 : كوستاريكا ؛

A/C.1/46/L.27 : الارجنتين وتركيا ؛

A/C.1/46/L.9 : بولندا والصين ؛

A/C.1/46/L.29 : الصين ؛

A/C.1/46/L.25 : أوكرانيا والجزائر ؛

A/C.1/46/L.14 : ساموا ؛

A/C.1/46/L.17 : ساموا وفنزويلا وقبرص ؛

A/C.1/46/L.23 : اكوادور ؛

وأود أيضا أن أوجه انتباه اللجنة الى تغييرات في الصياغة التحريرية يتعين إدخالها على النص الانكليزي لمشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 .

أولا ، في الفقرة الثامنة من الديباجة ، ينبغي إضافة كلمة "on" بعد كلمة "particular" .

ثانيا ، في الفقرة ٦ من المنطوق ، توضع كلمة "of" بدلا عن كلمة "from" الواردة بعد كلمة "free" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الى البت في مشاريع القرارات التالية :

في المجموعة ٤ : A/C.1/46/L.35/Rev.1

في المجموعة ٥ : A/C.1/46/L.9

في المجموعة ٨ : A/C.1/46/L.7/Rev.1 ، و L.12 ، وL.21 ، وL.25 ، و L.27 ، و L.29 ، و L.38 .

وقبل أن تبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 الوارد في المجموعة ٤ أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرضه .

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن منطقة الشرق الاوسط مهد الحضارة ، وهي منطقة غنية بالتراث الحضاري والفكري ومهبط الديانات السماوية الثلاث الداعية الى السلم بوصفه حجر الزاوية لرسالتها الروحية . ومع ذلك مافتئ الشرق الاوسط مسرحا للمطاحنة والصراع المسلح منذ أكثر من ٤٠ سنة .

ويبدو بالتالي أنه من المناسب اليوم أكثر من أي وقت مضى ، وعلى ضوء التطورات الهائلة الاخيرة ، أن نشرع بجدية بإرساء الاسس المتينة التي ننطلق منها نحو إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط . ويعد توافق الآراء البازغ في الجمعية العامة حول هذا الاقتراح والتأييد الراسخ الذي تلقاه في مختلف المحافل المتعددة الاطراف ، وأيضا من خلال الإعلانات الانفرادية ، شاهدا ساطعا على مصداقية هذا المفهوم بوصفه تدبيرا ملموسا .

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية سيسهم إسهاما كبيرا في منع انتشار الاسلحة النووية ، وسيعزز بالتالي أمن جميع الدول في المنطقة . وفضلا عن ذلك ، فإنه يزيل ما يتعرض له السلم والامن الدوليان من خطر كامن في أي سباق للتسلح النووي يقع في الشرق الاوسط . وبالتالي ، فإنه يعتبر أحد التدابير الهامة لبناء الثقة ، ودليلا على الرغبة المشتركة لجميع الدول في المنطقة في العيش بسلام .

وفي الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة عرضت على الدول الاعضاء "دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" للنظر فيها . وقد حظيت هذه الدراسة بترحيب عام بوصفها نهجا مفيدا ومتوازنا للسعي الى تحقيق هدف هام . وإذ أقتبس من هذه الدراسة ، أود أن أشير الى استنتاجاتها حيث جاء فيها :

"من الواضح أنه ليس ثمة حل فوري للمشكلة ، ولاشك أيضا في أن الهدف المنشود يمكن بلوغه - فهو ليس بالحلم الموهوم .

"واذا كان الجهد المطلوب كبيرا ، فالثمار المجتناة من النجاح حافلة أيضا". (A/45/435 ، المرفق ، الفقرتان ١٧٥ و ١٧٦)

إننا ندرك تماما أنه لا يمكن تحقيق السلم والامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط إلا عندما يتم تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي ، إلا أن من الضروري إقامة المناخ الذي ييسر تحقيق هذه النتيجة . ونحن نرى أن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية سيسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال . ومن الاهمية بمكان أن نؤكد على أنه لا ينبغي رؤية المنطقة بوصفها مجرد عنصر ثانوي في معادلة الشرق الاوسط . بل على العكس ، إن الاهداف التي تنشدها أهداف أساسية في حد ذاتها ، حيث أنها تزيل الاخطار التي يمثلها البعد النووي لسباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط .

وفي هذه المناسبة ، وكما كان الحال في المناسبات السابقة ، تجد مصر أن من الضروري التأكيد من جديد على ما نعتبره شروطا أساسية مسبقة ، وهي : أن تأخذ جميع

دول المنطقة على عاتقها تعهدات متساوية وملزمة قانونا بالتخلي عن خيار الاسلحة النووية ؛ وأن تمتثل جميع دول المنطقة لمعاهدة عدم الانتشار وأن تطبق بالكامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية ؛ وأن يتم توسيع نطاق تدابير مناسبة وكافية من جانب الدول الخارجية ، ولاسيما الدول الحائزة للاسلحة النووية ، لتشمل دول المنطقة ؛ وأن تطور دول المنطقة تدابير بناء الثقة في الميدان النووي ، ولاسيما تلك التي توفر الوضوح في البرامج النووية ؛ وأن تصاغ اجراءات التحقق والمراقبة اللازمة لضمان الامتثال للأهداف التي تتقرر في المراحل الضرورية لإنشاء المنطقة الخالية من الاسلحة النووية وبعدها ، وأن توافق عليها جميع الاطراف المعنية ، وأن توفر هذه الاجراءات أقصى درجة ممكنة من الطمأنة لجميع الدول بمراعاة شواغلها الامنية المشروعة .

وإذ أعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 ، المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" ، فلن أستطيع مهما قلت أن أغالي في التأكيد على الاهمية التي تعلقها مصر على تحقيق هذا الهدف .

وفي رأينا المدروس أن الوقت قد حان للانتقال الى التحقق من عناصر الاتفاق الممكن بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . ولهذا السبب ، فإن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار تسعى مرة أخرى الى الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام لاعطاء قوة دفع لهذه العملية . ونحن على ثقة من أن الامم المتحدة ستقوم بدور فعال في تحقيق هذا الإجراء الهام .

اود ايضا أن أسترعي الانتباه الى الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق حيث أشير الى إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط .

ومما يذكر أنه منذ إعلان الرئيس حسني مبارك لهذه المبادرة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وهي تجتذب قدرا متزايدا من التأييد . وقد اتخذ مجلس الامن قرارا يدعو الى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط . وصادق الاعضاء الخمسة الدائمون عند اجتماعهم في باريس في تموز/يوليه الماضي ، على الدعوة الى إنشاء تلك المنطقة .

والعلاقة الوثيقة بين هذه المبادرة وإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط ليست بحاجة الى دليل ، إذ أن هدف كل منهما هو تعزيز آفاق تدابير فعالة لنزع السلاح للقضاء على الاثار المدمرة التي يمكن أن تسببها أسلحة التدمير الشامل هذه ، بما فيها الاسلحة النووية . ويحدونا وطيد الامل في أن تعمل دول الشرق الاوسط من أجل تنفيذ كل من المقترحين في نفس الوقت ، من أجل تبديد ظلال الشك فيما يتعلق بقدرات نوع أو آخر من أسلحة التدمير الشامل .

وفي الختام ، أقول إن مصر ، بعرضها مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 ، قد حرصت على الاحتفاظ بجميع عناصر قرارات السنوات السابقة . ولم يدخل أي تحديث تحريري إلا حيثما كان ضروريا . وقد أجرى وفد مصر مشاورات مكثفة تتصل بصياغة مشروع القرار مع جميع - وأكرر - مع جميع وفود دول الشرق الاوسط ، وكذلك مع الاطراف المعنية الاخرى التي شاركت على نحو بناء في هذا الصدد .

ولهذا ، أزكي مشروع القرار هذا لدى اللجنة الاولى ، وأتعشم أن يحظى بنفس التأييد كما كان الحال في المناسبات السابقة ، وأن يعتمد دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها قبل التصويت .

السيد فافنماكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساتكلم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الإثنتي عشرة الاعضاء في إطار البند ٥٤ من جدول الاعمال ، تتناول اللجنة الاولى مسالة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط .

وتلاحظ الدول الإثنتا عشرة أن مصر مابرحت تدعو الى إنشاء مثل هذه المنطقة في قرارات منذ عام ١٩٧٤ . وقد اتخذت هذه القرارات بتوافق الآراء في الجمعية العامة لاكثر من عشر سنوات .

وتشعر الدول الإثنتا عشرة بسعادة خاصة لان وفد مصر عرض في هذه السنة ايضا مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 ، الذي نتعشم أن يحظى بتوافق الآراء . فهو نص متوازن يتناول مسالة تحتل مكانا بارزا على جدول أعمالنا السياسي ، وبخاصة في هذه السنة .

لقد اقترح الرئيس مبارك ، رئيس مصر ، في عام ١٩٩٠ توسيع نطاق المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . واقترح أن تعلن منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل ، لان التهديدات التي تتعرض لها المنطقة اخذت تتزايد نتيجة لتكدس الاسلحة فيها . وقد لقي هذا الاقتراح ترحيبا من جانب المجتمع الدولي .

وتعتقد الدول الإثنتا عشرة أن الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط سيشكل تدبيرا فعالا لعدم انتشار الاسلحة وتحديدها .

وإذا انشئت منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ، فإن هذا سيشكل إسهاما كبيرا في تحقيق جملة أهداف منها الحظر العالمي للاسلحة الكيميائية .

ومثل هذه المنطقة ، من أجل أن تكون حقيقية وفعالة على المدى الطويل ، ينبغي أن تتفاوض وأن تتفق عليها بحرية جميع الاطراف في المنطقة .

وقد أظهرت أزمة الخليج الى أي مدى يمكن أن يشكل الإفراط في تكديس الاسلحة ، وكذلك انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف القادرة على إيصال تلك الاسلحة خطرا على السلم والامن .

وقد ذكّر قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) بهدف إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط . وأشار أيضا الى التهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل للسلم والامن في المنطقة ، وكذلك الى ضرورة العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من هذه الاسلحة في منطقة الشرق الاوسط .

وتأخذ الدول الإثنتا عشرة علما بالرسالة المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، والموجهة من وزير خارجية مصر الى الامين العام للامم المتحدة فيما يتصل بالاقتراحات الاخيرة الخاصة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح في منطقة الشرق الاوسط . ويمكن أن نذكر هنا أيضا الإعلانين الصادرين عن ممثلي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن فيما يتصل بنقل الاسلحة وعدم انتشارها ، والمؤرخين في تموز/يوليه ١٩٩١ وتشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩١ .

وقد كانت سنة ١٩٩١ بحق سنة قدم فيها عدد لا بأس به من المبادرات التي تتعلق بشكل ضمني أو مباشر بالشرق الاوسط .

وقيام جميع دول المنطقة بإعطاء شكل رسمي لالتزامها بعدم الانتشار ، وعلى سبيل المثال ، بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية ، سيكون خطوة بالغة الاهمية في هذا المضمار .

إن الإنضمام الى معاهدة عدم الانتشار وقبول كامل نطاق الضمانات ، سيقلل دون شك من الشكوك المتصلة بالبرامج النووية ، وسيكون له أيضا أثر مؤات في بناء الثقة .

والامتثال الكامل للالتزامات الدولية أمر لازم . ينبغي ألا يكون هناك خوف من ترسانات أو برامج نووية مخبأة . وفي هذا السياق ، تثني الدول الإثنتا عشرة على الجهود التي يقوم بها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد أعيد التأكيد على وجاهة اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية وعلى قيمتها القانونية والمعيارية في الإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد أكد الإعلان بجلاء على تصميم الدول الاطراف على الاستبعاد الكامل لإمكانية

استخدام العوامل البكتريولوجية والسموم كاسلحة . وأعربت الدول الاطراف أيضا عن إيمانها بأن الانضمام العالمي الى الاتفاقية سيعزز السلم والامن الدوليين .

وتود الدول الإثنتا عشرة أن تنتهز هذه الفرصة لتدعو جميع الدول الاعضاء في منطقة الشرق الاوسط الى أن تصبح أطرافا في اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية .

وحيث أن إمكانية امتلاك قدرة الاسلحة البيولوجية كانت احتمالا واضحا في الشرق الاوسط - وخير شاهد على ذلك الاحداث الاخيرة في الخليج - ترى الدول الإثنتا عشرة أنه ينبغي لكل الدول في المنطقة أن تبدي اهتماما كبيرا بالانضمام الكامل الى الاتفاقية .

لقد بادر المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية الى تقصي إمكانية ووسائل التحقق من الاتفاقية . وترحب الدول الإثنتا عشرة بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين ، مفتوح أمام كل الدول الاطراف ، لتعريف ودراسة تدابير التحقق المحتملة من وجهة النظر العلمية والتقنية .

إن المفاوضات المتعلقة بإبرام إتفاقية متعددة الاطراف بشأن الحظر الكامل والفعّال لاستحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة تحرز تقدما مطردا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف . والواقع أن جزءا من ولاية المتفاوضين ينص على أنه ينبغي لهم أن يسعوا جاهدين الى تحقيق إتفاق نهائي بشأن الإتفاقية في عام ١٩٩٢ . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أملا وطيدا أن تسهم كل دول الشرق الاوسط بنشاط في المفاوضات وأن تنضم في نهاية المطاف الى الاتفاقية .

إن الانضمام العالمي للاتفاقية سيكون أحد عناصرها الهامة . كما أن انضمام كل الدول في الشرق الاوسط ، وهي منطقة استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية في عدة مناسبات في الماضي القريب ، من شأنه أن يسهم في أمن المنطقة وأمن العالم بأسره .

إن الدعوة الى جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل تستحق التأييد الكامل من المجتمع الدولي . ومما تسعد له الدول الإثنتا عشرة أن هذه الدعوة تتجسد الآن أيضا في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/46/L.35/ Rev.1 . بل إن هذه الفقرة تتجاوز ذلك بإشارتها الى نزع السلاح العام الكامل التي تنطوي أيضا على الاسلحة التقليدية .

وفي الختام ، تعرب الدول الإثنتا عشرة عن أملها في أن يمضي الشرق الاوسط على طريق تحديد الاسلحة ونزع السلاح . لقد بيّن مؤتمر مدريد أن بوسع جميع الاطراف المعنية في الصراع العربي الاسرائيلي الجلوس معا على مائدة المؤتمر . ولنقم هنا في هذا المحفل بنصيبنا من العمل أيضا .

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اكثر من عقد ، ما برحت اسرائيل تقترح ، وتنضم الى آخرين يقترحون ، إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ما انفكت اسرائيل عبر السنوات تشترك في توافق الآراء في الجمعية العامة بشأن هذا البند ، لانها تؤيد المفهوم العام . وهذا العام أيضا آثرت اسرائيل الإنضمام الى توافق الآراء ، على الرغم من إدخال بعض العناصر الإضافية الى مشروع القرار . أولا ، تود اسرائيل أن تسجل مرة أخرى تحفظها التقليدي فيما يتعلق بمشروع القرار ، وأن تكرر ذكر الطرائق التي تعتبرها على جانب كبير من الاهمية وهي : المفاوضات المباشرة والترتيبات المرضية بصورة متبادلة في المرحلة الاولى ، ثم تكملتها بعد ذلك بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وترى اسرائيل أن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية موثوق بها تقرها دول المنطقة ، يُعتبر شرطا مسبقا لإزالة خطر أي حرب جديدة . وتود اسرائيل أن تجدد دعوتها من أجل تنفيذ هذا المقترح ومن أجل جعله يرتكز على هذه الطرائق .

إن العناصر الإضافية التي أُدخلت على مشروع قرار هذا العام تتضمن ، في جملة أمور ، نصا جديدا في الديباجة ، يرحب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل - بما فيها الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد تود اسرائيل أن تكرر الإعراب عن موقفها ، وهو أن أسلحة التدمير الشامل هي جميع الاسلحة التي تقتل المدنيين بشكل عشوائي . وهي تتضمن قدرا وافرا من الاسلحة التقليدية ، وهو ما يُعترف به في تقرير الامين العام المقدم الى الجمعية العامة (A/45/435) الذي جاء فيه :

"ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة [القدرات النووية والاسلحة الكيميائية والاسلحة التقليدية والنزاع السياسي] بصورة متزامنة ، لانه لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدما جاريا في تسوية الاجزاء الاخرى" . (A/45/435 ، الفقرة ١٥١)

ولقد أثبتت حرب الخليج صحة هذا القول . ومن المسلم به الان أنه لا يمكن فصل الكميات المخيفة من الاسلحة التقليدية عن وسائل التدمير الشامل الاخرى . لقد واجهت اسرائيل

تهديدا لوجودها خلال حرب الخليج ، ولا يمكنها ببساطة أن تتجاهل دروس الماضي القريب من حيث اتصالها بأمنها . ولذلك أود أن أؤكد أن عبارة "نزع السلاح العام الكامل" الواردة في الديباجة وفي الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 تنطبق على الاسلحة التقليدية مثلما تنطبق على أنواع الاسلحة الاخرى . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون من المفهوم على نحو صحيح أن هذا ينطوي على عملية تفاوض مباشرة وحرة فيما بين الاطراف في المنطقة .

أما فيما يتعلق باضافة الفقرة ٧ من المنطوق ، فأود أن أسترعي انتباه اللجنة الاولى الى المراحل الاولى من المحادثات المباشرة التي يؤمل منها أن توفر محفلا مناسبا أيضا لتناول قضايا تحديد الاسلحة . نعتقد أنه يتعين بذل كل جهد ممكن لتشجيع المفاوضات بين الدول المعنية مباشرة ، وينبغي للامم المتحدة ، عند نظرها في اتخاذ المزيد من الخطوات في إطار هذا النص ، أن تأخذ في الحسبان "تطور الحالة في المنطقة" - وهي الكلمات المستخدمة في هذه الفقرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" .

اعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدّم مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 ممثل مصر في الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة الاولى ، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدم مشروع القرار عن رغبته في أن يُعتمد المشروع دون تصويت . واذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل موقفها بشأن مشروع القرار الذي اعتمد توا .

السيد واتانابي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت اليابان على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" الذي اعتمد بالامس ، وعلى مشروع القرار A/C.1/46/L.35/Rev.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" الذي اعتمد توا .

لقد رأت حكومة اليابان دوما أن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية - أو في أية منطقة أخرى ، من شأنه أن يسهم في تحقيق هدف عدم انتشار الاسلحة النووية وإقرار السلم والامن في المنطقة المعنية .

وفي الوقت ذاته ، ترى اليابان أن إنشاء مثل هذه المناطق لن يسهم في تعزيز الامن في المنطقة المعنية ما لم يتم الوفاء ببعض الشروط . واسمحوا لي أن أعدد بعضا من أهم الشروط الاساسية . ينبغي أن يكون الاتفاق على إنشاء مثل هذه المناطق الخالية من الاسلحة النووية وكذلك تدابير التحقق الملائمة ، بناء على مبادرة من بلدان المنطقة وبالموافقة الطوعية من جانب كل البلدان المعنية ، بما في ذلك الدول الحائزة للاسلحة النووية . وكذلك ، ينبغي إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية بشكل لا يعرض للخطر سلم وأمن المناطق الاخرى ، ويتسق ومبادئ القانون الدولي . علاوة على ذلك ، فإن تقيد جميع بلدان المنطقة المعنية بمعاهدة عدم الانتشار أمر مرغوب فيه لدى إنشاء هذه المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٨ ، أي مشاريع القرارات A/C.1/46/L.7/Rev.1 و L.12 و L.21 و L.25 و L.27 و L.29 و L.38 على التوالي . وستبت اللجنة أولا في مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 المعنون "الدراسة المتعلقة بالتخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" .

أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في شرح مواقفها قبل البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٨ .

السيد نغروتو كامبياسو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفود كل من المانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة واليابان وايطاليا ، يشرفني أن أطرح بعض الافكار المتصلة بمشروع القرار A/C.1/46/L.21 المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح" .

يعمل مؤتمر نزع السلاح على أساس توافق الآراء . وهذه هي الطريقة التي يعمل بها ، وهي الطريقة التي ينبغي له أن يعمل بها . وقد خصص قدر كبير من الوقت والجهد لتحقيق توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح . فالمفاوضات في ذلك المحفل لن تتوفر لها فرصة حقيقية للنجاح اذا كان الامر خلاف ذلك . ويعكس تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة عددا من الاستنتاجات التي تم تحقيق توافق الآراء بشأنها في مؤتمر نزع السلاح وكذلك العديد من المواقف التي لم يتحقق توافق الآراء بشأنها حتى الآن . ومن ثم ، يوضح التقرير مزيجا من الآراء المتعارضة ومجالات الاتفاق .

ومن ناحية أخرى ، فإن الجمعية العامة تتناول عملها ، بما في ذلك كل بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، من خلال قرارات محددة تتصل بموضوع كل بند على حدة . وتتجلى الآراء المتعارضة إزاء المسائل الاساسية في مشاريع قرارات محددة وفي اقتراحات ومفاوضات ، وأخيرا في أنماط التصويت . وهناك مجال واسع للإعراب عن آراء تتعارض تعارضا شديدا .

وفي رأينا ، أن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مؤتمر نزع السلاح بشأن تقريره السنوي ينبغي أن يتردد صداه في الجمعية العامة باعتماد قرار ذي طبيعة إجرائية بتوافق الآراء .

وفي واقع الامر ، تتضمن مختلف مشاريع القرارات إشارات واضحة الى إمكانية التفاوض بشأن مختلف البنود ، ولكن الامر متروك لمؤتمر نزع السلاح ليبت في جدول أعماله .

ليس ثمة سبب لإثارة خلاف حول ما ينبغي أن يكون مشروع قرار اجرائي بحت ذا طبيعة عامة لا تثير الخلاف . وليس من شأن الجمعية العامة أن تحل الخلافات السياسية التي تتبدى بين الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

ولكن الصياغة المستخدمة في مشروع القرار A/C.1/46/L.21 مثيرة للخلاف ولا تفيد عمل مؤتمر نزع السلاح .

وتعرب الوفود التي أتشرف بالكلام نيابة عنها عن أسفها لرؤية مشروع قرار صُبغ بصبغة سياسية ، يطرح للتصويت مرة أخرى هذا العام بشأن مؤتمر نزع السلاح . ولن يمكنها تأييده .

ومع ذلك فإن هذه الوفود تأمل أن تتغلب روح توافق الآراء ، وهي أساسية لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، وتتضح في القرار ذي الصلة في الدورة القادمة للجمعية العامة .

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.25 ، أن أدلي ببيان موجز بشأن العناصر الاساسية لموقف وفد الصين إزاء منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها الشعوب في جميع أنحاء العالم ، حدثت بعض التغيرات الإيجابية في مجال نزع السلاح في الأعوام الأخيرة ، وأحرز نزع السلاح النووي والتقليدي بعض التقدم . وتكثفت بصفة مطردة المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقية للحظر التام للأسلحة الكيميائية ، ودخلت مرحلة حاسمة .

ومع ذلك ، لا تزال الحالة مخيبة للآمال فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ففي مؤتمر نزع السلاح ، لا تزال هذه المسألة في مرحلة الدراسة العامة والمداولة ، ولم يتسن التوصل الى اتفاق على الولاية التفاوضية . والبلدان الحائزان لأكبر القدرات الفضائية لم يتوقفا عن سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولم يحرزا تقدما مضمونيا في مفاوضاتهما المتعلقة بأسلحة الفضاء . وبالإضافة الى ذلك ، يبدو أن هدف مفاوضاتهما الثنائية ليس حظر أسلحة الفضاء . فمنذ زمن ليس ببعيد ، أعرب الطرفان عن استعدادهما لمناقشة الوزع المحدود للدفاعات غير النووية للحماية من الهجمات المحدودة بالقذائف التسيارية . وهذا التطور لا بد وأن يدفع المجتمع الدولي الى دراسة آثاره بتمعن .

ويشكل سباق التسلح في الفضاء الخارجي تصعيدا نوعيا لسباق التسلح ، ويمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبالتالي يصبح منع حدوث سباق تسلح

في الفضاء الخارجي مهمة ملحة للغاية . وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي برمته كل جهوده لوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل على الارض ، يكون من الاولى به أن يمنع سباق التسلح من الامتداد الى الفضاء الخارجي .

إن الفضاء الخارجي ملك للبشرية كلها ويجب أن يقتصر استعماله على الاغراض السلمية وحدها من أجل تحقيق رفاهة البشرية . وبالتالي يجب أن تحظر أسلحة الفضاء حظرا مطلقا . ويجب أن يتحمل البلدان الحائزان لاكبر القدرات الفضائية مسؤوليات خاصة ، وأن يحتلا مركزا قياديا في اتخاذ التدابير الجادة للوقف الفوري لإنتاج وتجريب وصناعة ووزع أسلحة الفضاء - بما فيها القذائف المضادة للقذائف التسيارية والاسلحة المضادة للتوابع . ويجب أن يتفاوضا بجدية على هذا الاساس بغية التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل لكل أسلحة الفضاء .

والصين ، شأنها في ذلك شأن غالبية البلدان ، ترى دائما أن مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف المعنية بنزع السلاح ، يجب أن ينشئ فورا لجنة مخصصة لها ولاية تفاوضية ، وأن يعقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لاسلحة الفضاء في أقرب وقت ممكن .

وما برح الوفد الصيني يعمل ، لعدة سنوات متعاقبة ، مع بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى لكي تعتمد هذه اللجنة مشروع قرار واحد بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي للإفصاح عن الرغبة العالمية للمجتمع الدولي وتطلعاته المشتركة بالنسبة لهذه القضية الهامة . ويقدر وفد الصين جهود جميع الاطراف وتعاونها .

ونظرا لان الهدف والنية الاساسيين لمشروع القرار A/C.1/46/L.25 الذي اقترحته مجموعة عدم الانحياز يتسقان أساسا مع موقفنا ، فقد شارك وفد الصين في تقديم مشروع القرار هذا وسيؤيده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 الوارد في المجموعة ٨ .

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 ست دول ، وعرضه ممثل السويد في الجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الاولى ، يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن اللجنة تريد أن تتصرف وفقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الآن الى البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.12 .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ، الذي سيقرأ قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.12 ست دول ، وعرضه ممثل المكسيك في الجلسة الثامنة والعشرين للجنة الاولى ، يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . والدول المقدمة لمشروع القرار هي اندونيسيا وبوليفيا وسري لانكا وكوستاريكا والمكسيك وميانمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،

إسرائيل ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، المانيا ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.12 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت* .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود ايطاليا ورواندا وزائير الامانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.21 .

أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.21 ٣٥ دولة ، وعرضه ممثل يوغوسلافيا في الجلسة الحادية والثلاثين للجنة الاولى ، يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

وقائمة مقدمي مشروع القرار هي : إثيوبيا ، إكوادور ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، الجزائر ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، سري لانكا ، فنزويلا ، فييت نام ، كمبوديا ، كوبا ، كولومبيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ميانمار ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : البانيا ، الارجنتين ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، اسرائيل ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.21 بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ٨ أصوات ، مع امتناع ٣٤ عضوا عن التصويت* .

---

* وبعد ذلك أبلغت وفود بوروندي ورواندا وزائير الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.25 .

أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.25 ٢٥ دولة ، وعرضه ممثل مصر في الجلسة الحادية والثلاثين للجنة الاولى ، يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة مقدمي مشروع القرار كما يلي : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اندونيسيا ، أوكرانيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، الجزائر ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، سري لانكا ، السويد ، الصين ، فنزويلا ، فييت نام ، كوستاريكا ، مصر ، المكسيك ، ميانمار ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/46/L.25 .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، استونيا ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : البانيا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لاتفيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة .

أبقي على الفقرة ٩ من المنطوق بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت* .

---

* وبعد ذلك أبلغ وفدا رواندا وزائير الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نصوت الآن على مشروع القرار A/C.1/46/L.25 في مجموعه .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، استونيا ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،

باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.25 في مجموعه بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.27 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.27 ٣٥ دولة ، وعرضه ممثل ألمانيا في الجلسة الحادية والثلاثين للجنة الأولى ، يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة مقدمي مشروع القرار كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، أسبانيا ، ألمانيا ، أوكرانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ،

---

* وبعد ذلك أبلغ وفدا رواندا وزائير الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيلاروس ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت .

ما لم اسمع اعتراضا ، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.27 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.29 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.29 قدمه ١٢ عضوا ، وكان قد عرضه ممثل البرازيل في الجلسة السابعة والعشرين للجنة الاولى ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة المقدمين كما يلي : الارجنتين ، اسبانيا ، المانيا ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، الصين ، فرنسا ، كندا ، الهند ، هنغاريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت . وإذا لم أسمع اعتراضا ساعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف طبقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.29 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/46/L.38 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.38 كان قد عرضه ممثل سري لانكا في الجلسة الثلاثين للجنة الاولى ، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

وتترتب على مشروع القرار هذا آثار في الميزانية البرنامجية قدمها الامين العام ، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، وهي واردة في الوثيقة A/C.1/46/L.44 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، المانيا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.38 بأغلبية ١٠٢ صوت مقابل ٤ أصوات ، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتاتهم أو شرح مواقفهم .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفد بلادي على مشروعي القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة توا ؛ وهما مشروعا القرارين A/C.1/46/L.12 ، "البرنامج الشامل لنزع السلاح" ، و A/C.1/46/L.38 "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" . وقد وجد وفد بلادي من الضروري الامتناع عن التصويت على مشروعي القرارين .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.12 يؤيد وفد بلادي المفهوم الذي يجسده ، ألا وهو ضرورة وجود نهج شامل لتناول مسائل نزع السلاح . ومع ذلك ، بسبب الخلافات الكبيرة القائمة بشأن هذا الموضوع بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، لسنا مقتنعين بجدوى سعينا في كل عام الى إعادة إنشاء لجنة مخصصة لمؤتمر نزع السلاح معنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح . وحيث أنه ليس هناك أمل في الموافقة على هذا

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا رواندا وزائير الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الاقتراح ، فليس من المجدي ، في رأينا ، تكرار هذا القرار دون تغيير في كل عام . وقد يكون من الافضل التوصل الى اتفاق بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح على نهج يحظى بتوافق الآراء . ونأمل أن يعتمد هذا النهج في نص العام المقبل ، الامر الذي يمكننا من تجديد تصويتنا الإيجابي .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.38 ، مازال وفد بلادي يؤيد إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي . ولقد تابعنا عمل اللجنة المخصصة باهتمام كبير . ونلاحظ أن بعض التقدم قد أحرز ، ولكن مازالت هناك اختلافات كبيرة بين الاطراف المعنية ، على عقد المؤتمر المعني بهذا الموضوع في عام ١٩٩٣ .

ويرى وفدي أن هذا المؤتمر ، لكي يكتب له النجاح ، ينبغي أن يحظى بتأييد ومشاركة جميع الاطراف المعنية . وحيث أنه ليس هناك اتفاق بين الاطراف بشأن هذا الموضوع ، يرى وفد بلادي أن أحكام مشروع القرار A/C.1/46/L.38 التي تطالب بتنظيم المؤتمر ، بما في ذلك مطالبة الامين العام باتخاذ الترتيبات الضرورية لعقد المؤتمر ، أمر سابق لأوانه . وقد يكون من الافضل في رأينا أن تتفق الاطراف المعنية فيما بينها قبل بدء الاعمال التحضيرية لمؤتمر كولومبو ، ولهذا السبب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في حين انضم وفد بلادي الى توافق الآراء الذي على أساسه اعتمد دون تصويت مشروع القرار A/C.1/46/L.27 "وضوح النفقات العسكرية" ، أود أن أدلي بما يلي تعليلا لموقف وفد بلادي . إن باكستان تؤيد دائما ، من حيث المبدأ ، الهدف النهائي للاقتراح الخاص بتوفير معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية . ومع ذلك ، نرى أن جمع المعلومات عن المسائل العسكرية المتعلقة بكل الدول قد يفضي الى مشاكل محتملة الحدوث بالنسبة للدول الاصغر والاضعف عسكريا . إن توفر المعلومات عن المسائل العسكرية ، من خلال نظام دولي للإبلاغ ، قد يكون ضد المصالح الامنية للدول

الصغيرة . ففي حين أن هذه الدول قد لا تستفيد أساسا من المعلومات التي تتلقاها فيما يتصل بالقدرات العسكرية للدول الاكبر ، فإن المعلومات الخاصة بها ، باعتبارها دولا صغيرة وضعيفة ، يمكن أن تستخدم ضد مصلحتها من جانب الدول الاكبر التي تسعى الى فرض هيمنتها أو نفوذها إقليميا أو عالميا .

وتبحث هيئة نزع السلاح مسألة الميزانيات العسكرية منذ عام ١٩٧٩ ، وقد بذلت الجهود طوال السنوات الماضية لوضع مجموعة مبادئ تحكم أعمال الدول في مجال تجميد الميزانيات العسكرية وتخفضها . ونرى أن اعتماد معايير تحكمية لتجميد الانفاق العسكري أو تخفيضه دون معالجة الشواغل الامنية للدول يفتقر الى الواقعية . فالتوصيات التي تضعها هيئة نزع السلاح يجب ، على وجه الخصوص ، أن تولي الاعتبار الواجب للشواغل الامنية للدول الصغيرة والنامية وغير المنحازة ولوجهات نظرها الامنية الإقليمية . كما أن التفاوت الكبير في الانفاق على التسلح بين الدول القوية عسكريا والدول الاخرى لا يمكن تبريره . ولهذا السبب فإن تخفيض الميزانيات العسكرية يجب أن تبدأه الدول التي تمتلك أضخم ترسانات عسكرية .

وأخيرا ، قد يكون من الاجدى والاكثر انصافا ربط تخفيض الإنفاق العسكري بتخفيض القوات الذي يشتمل على خفض عدد الرجال والعتاد . وقد وردت الخطوط العريضة لنهج مماثل في الفقرتين ٨٩ و ٩٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . وهناك حاجة كبيرة الى وضع سبل ووسائل لتنفيذ ذلك القرار .

السيد واتانابي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفد بلادي على القرار A/C.1/46/L.38 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" . وعلى الرغم من أن اليابان تؤيد ، من حيث المبدأ ، عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، فإنها تعتقد أن هذا المؤتمر ينبغي أن يسبقه تنسيق لآراء البلدان المعنية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية الاساسية . وتشعر اليابان بالاسف لان مشروع القرار الذي اعتمد منذ لحظات لا يظهر أي محاولة لبلوغ هذا الهدف ، لكنه يحاول مواصلة تنظيم المؤتمر . ولا تستطيع اليابان الموافقة على هذه المحاولة أو على بعض عناصر مشروع القرار .

ومن ثم لا تملك اليابان سوى التصويت ضد مشروع القرار A/C.1/46/L.38 .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الولايات المتحدة الكلمة لتعليل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/46/L.25 ، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" . وقد صوتت الولايات المتحدة ضد الفقرة ٩ من مشروع القرار ثم امتنعت عن التصويت على مشروع القرار برمته .

وصوتنا ضد الفقرة ٩ لاننا لم نحدد بعد أي مسائل ملائمة لمفاوضات تقييد الاسلحة في الفضاء الخارجي بأي شكل من الاشكال ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الجاري بحثها في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التسلح النووي والفضاء . لكن الفقرة ٩ ظلت قائمة ومن ثم امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار برمته نظرا لما قد توصي به الفقرة ٩ وعبارات أخرى في مشروع القرار من أن الولايات المتحدة تعدل موقفها هذا . والولايات المتحدة على استعداد بالطبع للإنضمام الى زملائها في مؤتمر نزع السلاح في محاولة زيادة تفهم المسائل المعقدة العديدة المتصلة بنزع السلاح والفضاء الخارجي .

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لتسجيل آراء وفد بلادي بشأن مشروع القرار A/C.1/46/L.27 الذي اعتمد منذ لحظات بتوافق الآراء .

إن الوضوح والصراحة تدبيران ضروريان لبناء الثقة كمبدأ عام . ولئن كانت الهند تؤيد الوضوح ، فإن وفد بلادي يعتقد أن الوضوح ليس غاية في حد ذاته وأنه ينبغي ألا يصبح هدفا نهائيا في حد ذاته . فالوضوح هام إذا اعتبرناه أداة لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل .

والواقع أن الهند ستقدم المعلومات المتاحة عن الإنفاق العسكري على أمل أن يصبح هذا الامر ممارسة عالمية تشارك فيها جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . فحتى يصبح نظام الإبلاغ مفيدا ويخدم هدف بناء الثقة ، لا بد أن يلتزم به عالميا .

ويعتبر وفد بلادي أيضا أن نظام الإبلاغ الموحد ممارسة آخذة في التطور . ويجب استعراض نظام الإبلاغ وصيغته بغية تحسينهما باستمرار وتعديلهما . وأود أن أشير الى أن هيئة الخبراء المخصصة التي وضعت الصيغة النهائية للصك في عام ١٩٨٠ قد اعترفت في تقريرها بأن بعض أجزاء الصك قد تتطلب مزيدا من الدراسة . ونرى على سبيل المثال أن صيغة الإبلاغ ينبغي أن تعكس أيضا الإنفاق العسكري من حيث متوسط نصيب الفرد منه ومن حيث نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد ، بغية وضع هذا الإنفاق العسكري في المنظور السليم .

ويأمل وفد بلادي أن يأخذ مقدمو مشروع القرار هذه النقاط في اعتبارهم عند تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في العام المقبل .

السيد أو سوليفان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

امتنعت استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.38 . غير أننا نؤيد بشدة إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، وكما تعلم الدول ، حاولت استراليا القيام بدور بناء وفعال في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التي يشير إليها مشروع القرار .

ولسنا مقتنعين بأن سير العمل المحدد في مشروع القرار A/C.1/46/L.38 يوفر لنا نهجا عمليا أو واقعيا . ويرجع ذلك جزئيا الى المغالاة في التوقعات والى وضع نهج مثير للجدل فيما يتعلق بتمويل هذا المؤتمر ، لكنه يرجع بشكل كبير الى أن مشروع القرار لا يعكس بأي درجة من الصدق ما حدث ، ليس في العام الماضي فحسب ، بل في الأعوام القليلة الماضية ، في أعمال اللجنة المخصصة .

واستراليا على علم تام بالمحاولات النشطة التي قامت بها الدول المشاركة في اللجنة المخصصة سعيا الى إيجاد نهج جديدة وسبل جديدة لإعادة تنشيط تلك اللجنة ودعمها . ومن المؤسف أن جميع هذه المحاولات قد فشلت بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن اتجاه العمل في المستقبل . وما لم يستطع أعضاء اللجنة المخصصة الاتفاق بشأن اتجاه جديد ، سيظل عمل اللجنة في مأزق فعلي . وبناء على ذلك ، فإن الاقتراح

الداعي الى عقد اجتماعات أخرى ، والوارد في الفقرة ١٣ ، لن يؤدي فيما يبدو إلا الى مزيد من الانقسام بدلا من اتباع نهج تحضيري للمؤتمر يقوم على الاتفاق .

وطوال أكثر من ٣٠ عاما ، ظلت اللجنة التحضيرية تعمل من أجل اتمام المسائل الإجرائية اللازمة قبل عقد المؤتمر . وعلى الرغم من أننا لسنا مقتنعين بأن مشروع القرار A/C.1/46/L.38 سيحقق تقدما ، فإننا نأمل في سرعة حل المسائل الإجرائية المتبقية والتمكن في النهاية من جعل المحيط الهندي منطقة سلم .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل ، نيابة عن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.25 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" .

تلاحظ الدول الاثنتى عشرة مرة أخرى الجهود المشتركة للوفود المختلفة التي أتاحت عرض مشروع قرار يمكن لجميع الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية أن تؤيده ، ويعد ذلك استمرارا نرحب به لنمط العام الماضي الذي يمثل خروجا على التقليد الذي كان متبعا وكان يقضي بأن تعرض كل من المجموعات الاقليمية الثلاث ودولة واحدة مشروعا خاصا بها . وبالنظر الى الجهود الرامية الى ترشيد عمل اللجنة الاولى ، فإن ذلك يمثل تطورا ايجابيا .

وفي رأي الدول الاثنتى عشرة ، أن هذا النمط الجديد يعبر عن أهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ويمثل بادرة مشجعة بأن عمل مؤتمر نزع السلاح بجنيف حول هذا الموضوع سوف يستمر . وبالفعل ، فإن عمل مؤتمر نزع السلاح في هذا العام قد تمخض ، تحت الرئاسة المقتدرة للسفير غارسيا موريتان ممثل الارجنتين عن مناقشة مثيرة ومتعمقة لعدد كبير من البنود . وقد تبين أنه يمثل ، بالاقتران بالنهج الاكثر إفادة الذي تتبعه الوفود ، أفضل السبل لنسير قدما إلى الامام في هذا الموضوع البالغ التعقد الذي يتضمن قضايا تقنية كثيرة .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن الفقرة ٩ من مشروع القرار A/C.1/46/L.25 لم تحظ بتوافق الآراء . ويرجع ذلك الى أسباب تتعلق باختلافات وجهات النظر بشأن الجوانب الدستورية للعلاقة بين الامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح ، بما في ذلك الطريقة التي يدير بها مؤتمر نزع السلاح أعماله . وكانت الدول الاثنتى عشرة تفضل أن يكون قد أمكن التوصل الى صيغة للفقرة ٩ من المنطوق تحظى بتوافق الآراء .

السيد ريفيرو دل روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انضم وفدي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/46/L.27 ولكننا نود أن نسجل أننا كنا سنمتنع عن التصويت لو طرح مشروع القرار للتصويت . وكما يعلم الممثلون ،

فإن وفد كوبا لم يؤيد القرار ١٤٢/٣٥ باء الذي صدر في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي استحدث نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية . ولايزال وفدي يؤمن بأن توفير المعلومات عن النفقات العسكرية لا يسهل تحقيق ما ترى بعض البلدان أنه يمثل الهدف من هذا النظام - وهو ، كما تتذكرون ، تخفيض الميزانيات العسكرية .

وفضلا عن ذلك ، لايزال وفدي يعتقد أن مسالة الإبلاغ عن النفقات العسكرية - أو كما يشار اليها الآن ، مسالة وضوح النفقات العسكرية - لا تاخذ في الحسبان مقتضيات الامن للبلدان الصغيرة التي تتهددها ترسانات البلدان التي تطبق سياسات عدائية وتنفق أموالا طائلة على الاغراض العسكرية . ولا شك أن الوضوح قد يكون مفيدا إذا ما أدى سلوك الدول الى خلق الثقة وإذا ما اتخذت خطوات للحد من التوتر والمنازعات .

السيد شكري (مصر) : طلبت الكلمة لأفسر موقف مصر من مشروع القرار A/C.1/46/L.27 بعنوان "وضوح النفقات العسكرية" . إن وفدي كان مستعدا لمسايرة التوافق في الرأي بشأن الموضوع ، إلا أننا كنا سوف نمتنع لو طلب التصويت المسجل تمشيا مع موقفنا السابق بشأن هذا الموضوع ورأينا مازال أن معالجة قضايا مثل النفقات العسكرية للدول بمعزل عن مقتضيات أمنها ليس من شانها أن تؤتي النتائج الايجابية المنشودة .

السيد البطاشي (عمان) : لقد رغبت في أخذ الكلمة لأشرح موقف بلادي من التصويت على المشروعين A/C.1/46/L.27 و A/C.1/46/L.29 .

لقد شارك وفد بلادي في توافق الآراء حول المشروع الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.27 ، حيث إن بلادي ترى أن فكرة الموضوعية المتوخاة في مشروع القرار تتسبب في إضعاف فكرة الامن الوطني للدول الصغيرة ونرى في المقابل أن تخفيض النفقات العسكرية يجب أن يلقى أولا على عاتق الدول الكبرى .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.29 ، فإن فكرة المشروع تحرم صغار الدول من تحسين قدراتها فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا المتطورة وهو نراه مشروعا حسيسا ولا يأخذ في الاعتبار تطلعات الدول الصغيرة في المقام الاول . وكنا سنمتنع عن التصويت لو طرح المشروع للتصويت المسجل .

السيد ليم (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أشير الى اعتماد مشروع القرار A/C.1/46/L.27 . إن وفدي كان على استعداد لمجاراة توافق الآراء ، ولكن لو كان مشروع القرار قد طرح للتصويت لكان وفدي امتنع عن التصويت .

السيد الفيحاني (البحرين) : لقد اشترك وفدي في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/46/L.27 . ولكن لو طرح مشروع القرار لتصويت مسجل لامتنع وفدي عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٦ : A/C.1/46/L.17 و A/C.1/46/L.22 و A/C.1/46/L.32 .

أعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.32 .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.32 ، المعنون "نزع السلاح الاقليمي" ، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الـ ٤٤ وهم : استونيا ، اكوادور ، ألمانيا ، أوروغواي ، أوكرانيا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، بلجيكا ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الاخضر ، ساموا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصومال ، غانا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لاتفيا ، ليبريا ، ليتوانيا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

منذ البداية ، وفرت الامم المتحدة للمجتمع الدولي مركز تنسيق لجهوده التي يبذلها للنهوض بصون السلم والامن الدوليين ، من خلال نزع السلاح ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والنهوض بالتعاون الدولي في مجالات شتى . ومنذ تلك البداية بالذات ، ظهر نزع السلاح كعامل رئيسي في تحقيق السلم والامن العالميين . وفي الساحة العالمية

المعاصرة التي تتميز بنهاية المواجهات الايديولوجية بين الشرق والغرب ، يقع نزع السلاح في صميم كل الجهود الرامية الى تعزيز هدف السلم والأمن الدوليين .

إن إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا ، يشكل نقطة تحول في المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة بين الدولتين العظميين . ويعد الإعلان الذي أصدره الرئيسان بوش وغورباتشوف مؤخرا بشأن اتخاذ تدابير جريئة بعيدة المدى ، تشمل جملة أمور منها إزالة الأسلحة النووية التكتيكية البرية والبحرية ، تقدما رئيسيا صوب نزع السلاح النووي . وتبشر هذه الخطوات أيضا بمستقبل يبشر بالنجاح ويتميز بروح متزايدة من التعاون والتفاهم المتبادلين .

وثمة اعتراف متزايد في العالم اليوم بأن الكثير من المشاكل والشواغل الأمنية للدول يمكن أن تحظى بقدر أكبر من الاعتبار في السياق الاقليمي ، حيث يمكن صياغة التدابير العلاجية التي تتناسب مع الظروف الاقليمية المحددة . إن نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي أفضى الى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، يشهد على فكرة مؤداها أن المشاورات الاقليمية توفر أفضل الحلول وأكثرها صلة بالعديد من مشاكل الأمن وتحديد الأسلحة . ونأمل أن يعطي الزخم الجديد صوب زيادة الثقة والأمن والتعاون في أوروبا دفعة أيضا للجهود الاقليمية في أجزاء أخرى من العالم .

وأوجد الصراع المأساوي في الخليج حسّا خاصا بالإلحاحية لأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وبناء الثقة في مختلف مناطق العالم . وفي هذا السياق ، إن اقتراحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي طرحت مؤخرا ، ومن بينها اقتراحا رئيس وزراء باكستان ورئيس مصر ، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمنطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط . ونحن نشعر بالتشجيع أيضا إزاء التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية في هذا الصدد .

ونوافق جميعا على ضرورة مواصلة السعي بإخلاص نحو تحقيق الاستجابة العالمية لنزع السلاح . ويتحتم على جميع البلدان أن تبذل في نفس الوقت مع الجهود العالمية جهودا جماعية على الصعيد الاقليمي بغية النهوض بنزع السلاح وعدم انتشار الاسلحة النووية وتدابير بناء الثقة كلما أمكن ذلك وحيثما تسنى ذلك . وينبغي لهذه التدابير أن تأخذ في اعتبارها بطبيعة الحال الخصائص المحددة لكل اقليم ، وأن توضع على أساس الاتفاق الحر بين الدول المعنية .

يتناول مشروع قرارنا ، الذي يتماشى مع نفس خطوط قرار العام الماضي ٥٨/٤٥ عين ، ثلاثة عناصر معا بأسلوب شامل ، فلا يختص بأحدها دون غيره ولا يستبعد أي عنصر منها . ومن ثم ، فهو مشروع يتسم بأهميته المتساوية وقابليته للتطبيق بالنسبة لجميع المناطق الآن ، كما في المستقبل . وهو يتمم الجهود العالمية الحالية والترتيبات القائمة ، ولا يقوض أيا منها بأي حال .

ونحن نأمل أن يحظى مشروع القرار ، الذي اعتمد قرينه السابق بأغلبية ساحقة في العام الماضي ، بتأييد أوسع هذا العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي تود الإدلاء ببيانات غير بيانات تعليل مواقفها بشأن مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة .

السيد دوناي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن وجهة نظر وفدي بشأن الدور الذي يلعبه نزع السلاح الاقليمي وتدابير بناء الثقة ، وهي مسائل تناولتها عدة مشاريع قرارات في المجموعة ٦ ، ولاسيما هذان المشروعان الواردان في الوثيقتين A/C.1/46/L.17 و A/C.1/46/L.22 .

وقد طلب وفد هنغاريا الكلمة في هذه المرحلة من مداولات اللجنة لكي يعرب عن التزامه القوي بالمسائل قيد النظر . وبالاضافة الى ذلك ، نرى أن من الاهمية البالغة أن نولي هاتين المسألتين الاهتمام الواجب ، ليس فقط لاننا أيّدنا بنشاط مشاريع القرارات ذات الصلة ، ولكن لاسباب أخرى أيضا .

أولا ، أن الطابع الخاص بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي هو نفسه الذي يضفي على هذه المسائل أهمية قصوى ، فهي مسائل لا غنى عنها وسائدة تقريبا في كل محافل نزع السلاح . وبوسعنا أن نرى ذلك بسهولة إذا ألقينا نظرة عابرة على المحاضر الحرفية لجلساتنا السابقة . ولا يمكننا العثور على أي وفد لم يشر في بيانه إلى شواغل نزع السلاح في منطقته أو إلى خططه الرامية الى تعزيز الثقة على الصعيد الاقليمي ، أو بالاحرى أشار إليها تفصيلا وعلى نحو واف .

وتتحدد أهمية أي جهد من جهود نزع السلاح دائما من خلال فكرة أو مفهوم الامن الذي يمكن فهمه أو تصوره على المستوى الاقليمي . وعند هذا المستوى يشتعل عموما أوار سباق التسلح ، ومن المحتمل أن تفضي التوترات إلى نشوب النزاعات . ويترتب على ذلك أنه ، إذا كان لنا أن نحول دون حدوث سباق التسلح ونتجنب التهديد باندلاع الحرب ، ينبغي لنا أولا أن نساعد على إشاعة النظام ، أو بالاحرى بناء الثقة ، والقيام بجهود نزع التسلح في منطقتنا .

إننا ندرك جيدا أن أي جهد اقليمي لا يمكن إلا أن يكون عنصرا من عناصر الامن الجماعي الشامل ولا يمكن أن يكون بديلا له ، وأي نهج اقليمي إزاء نزع السلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف والسمات المميزة للمنطقة . ونحن مقتنعون بأنه من الخطأ أن نفرض تجارب أية منطقة على مناطق أخرى ذات ظروف مختلفة .

إن الاحداث التاريخية التي وقعت مؤخرا ما كان يمكن تصورها دون مساعدة تدابير بناء الثقة التي أدخلت سابقا . وهذه التدابير الى جانب تخفيض الاسلحة الحقيقي والتحقق الفعال أصبحت العناصر الثلاثة الرئيسية لعملية نزع السلاح الاوروبية . وخلال إعمال هذه العناصر أصبح واضحا لكل البلدان الاوروبية أن جهدنا الرامي الى نزع السلاح الاقليمي لا يمكن أن يعتبر ناجحا نجاحا حقيقيا ما لم يضمن أن تخفيضات الاسلحة في أوروبا لا تؤدي الى رفع مستوى التسلح في مناطق أخرى .

ودون مزيد من التفصيل يمكننا بتأكيد أن نخلص - كما ذكر وفدا فنلندا وكندا في بيانيهما العامين - الى أن نزع السلاح الاقليمي في أوروبا يؤتي ثماره . وبالرغم من هذه الخلاصة الايجابية لا يمكننا أن نشعر بالارتياح التام أو الرضا التام عن الذات .

إن الاحداث الاخيرة قد برهنت على نحو لافت للنظر أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وجهودنا الاقليمية الرامية الى بناء الثقة ومنع الصراع ، لم تتمكن من تحصين أوروبا ضد الصراعات المسلحة . وبالتالي ، هناك حاجة ملحة الى تحسين كفاءة مؤسسات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كذلك آلية منع الصراع على النحو الذي أوضحه وفد النمسا إيضاحا صحيحا منذ أسبوعين .

إن أول درس يتعين علينا استخلاصه من الحالة الراهنة هو أن نزع السلاح الاقليمي ، أي عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، لا يمكن أن يكون فعالا حقا دون إيلاء الاعتبار اللازم أيضا للجوانب غير العسكرية للامن . وفي رأينا أنه بعد انتهاء التناحر الذي كان يذكي نيران العداوة بين الشرق والغرب ، لم يعد التهديد الحقيقي المباشر الذي يتهدد أمن المنطقة اليوم تهديدا عسكريا . فأوجه المعاناة الاقتصادية

المتزايدة والتعصب القومي ضد الجيران والاقليات الوطنية هي التي تذكي نيران الاعمال العدائية وتشكل تهديدا خطيرا للامن الاقليمي . وافضل سبيل لإزالة هذا التهديد يتمثل في إصرارنا على الديمقراطية الكاملة وحقوق الانسان والحريات الاساسية وسيادة القانون واقتصاد السوق .

ونرى أن مشاكلنا الاقليمية ترجع في جزء منها الى أنه قد تم التفكير في المفاوضات الخاصة بالاسلحة التقليدية في أوروبا وفي عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والشروع فيهما في سياق الحرب الباردة ؛ ومن ثم ، من الصعب علينا في بعض الاحيان أن نستجيب للتحديات الامنية الجديدة وأن ننبذ التفكير بالاساليب القديمة وأن نولي الاعتبار الكامل لطابع التحديات الامنية الجديدة المختلفة اختلافا جذريا ، بالإضافة الى بناء نهجنا الامني وتدابير تعاوننا وتفاهمنا المتبادل ، وأن نطرح جانبا خلافاتنا وما يسفر عنها في النهاية من مجابهة .

إن الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بما اكتسبته من خبرات إبان الازمة التي دفعت مؤخرا ، تدرك تماما أوجه القصور الوظيفية والمؤسسية وهي تبذل قصارى جهدها لتعزيز مؤسسات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وفي المقام الاول تعزيز دور مركز منع الصراع . وفي رأينا من الحتمي أن تتعاون مختلف المنظمات الاوروبية تعاونا أوثق في منع اندلاع الصراع ، وأن تشارك الامم المتحدة أيضا مشاركة مباشرة في هذه الجهود .

ويحدونا الامل في أن يمكن تنفيذ هذه المقترحات مجموعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من إيجاد حل لمشكلة أمننا الاقليمي الملحة ولكي يصبح هذا الامل حقيقة واقعة من الحتمي - في رأينا - أن تعطي الامم المتحدة مزيدا من الزخم لعملية ادارة الازمة الاوروبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.17 .

وأعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار A/C.1/46/L.17 مقدم من جانب ٥٠ وفدا ، وقد تولى عرضه ممثل هولندا في الجلسة السادسة والعشرين للجنة الاولى في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ومقدموه هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واسبانيا وأفغانستان واكوادور وألمانيا وأوروغواي وايرلندا وايسلندا وايطاليا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنما وبولندا وبوليفيا وبيرو وتايلند وتركيا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية كوريا والدانمرك ورومانيا وساموا والسويد وشيلي وغواتيمالا وغينيا وفرنسا والفلبين وفنزويلا وفنلندا وقبرص والكاميرون وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولكسمبرغ ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيبال ونيكاراغوا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية واليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في اعتماده دون تصويت . فإذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.17 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.22 .

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار A/C.1/46/L.22 مقدم من جانب ٣٥ وفدا ، وقد تولى عرضه ممثل هولندا في الجلسة التاسعة والعشرين للجنة الاولى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة مقدميه على النحو التالي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واسبانيا واستونيا وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وايرلندا وايسلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس وتركيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ورومانيا والسويد وفرنسا وفنلندا وقبرص وكندا ولختنشتاين ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا واليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في اعتماده دون تصويت . فإذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.22 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.32 . وأعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار A/C.1/46/L.32 مقدم من جانب ٤٥ وفدا ، وقام بعرضه ممثل باكستان في بداية هذه الجلسة . وقائمة مقدميه على النحو التالي : استونيا واكوادور وألمانيا وأوروغواي وأوكرانيا وايطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وبلجيكا وبولندا وبوليفيا وبيرو وتركيا وتوغو وجمهورية افريقيا الوسطى والرأس الاخضر وساموا والسنغال وسوازيلند والسودان وسوريينام وشيلي والصومال وغانا وغينيا - بيساو وفنزويلا والكاميرون وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولاتفيا وليبريا وليتوانيا وليسوتو ومالي ومدغشقر ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيبال ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، إستونيا ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية

العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : أفغانستان ، بوتان ، كوبا ، الهند ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.32 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم .

السيد ريفيرو ديل روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد كوبا أن يعلل تصويته على بعض مشاريع القرارات التي عرضت على اللجنة للبت فيها وتضمنت إشارة إلى نزع السلاح الإقليمي . كما نود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.17 وبوجه خاص وفد بلجيكا الذي سعى إلى أن يدمج في مشروع القرار شتى الملاحظات المتعلقة بمسألة نزع السلاح الإقليمي الهامة ، بما في ذلك تدابير بناء الثقة ، وهي ملاحظات كانت وفود معينة من بينها الوفد الكوبي - قد أبدتها في العام الماضي وفي الدورة الحالية . إن وفدنا يقدر إدماج عناصر جديدة في نص هذا العام مثل ضرورة أن يكون الهدف من تدابير نزع السلاح الإقليمي هو إيجاد توازن عسكري عند أدنى مستوى ممكن دون المساس بأمن كل دولة ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا رواندا وزائير الأمانة العامة بأنهما كانا يطويان التصويت مؤيدين .

وضرورة إزالة إمكانية شن هجمات مفاجئة أو عمل هجومي واسع النطاق . إن تدابير نزع السلاح الإقليمي الهامة التي اتخذت بناء على مبادرة دول المنطقة وبمشاركة جميع الدول المعنية ومع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة ، وفقا لمبادئ الميثاق وامتثالا للقانون الدولي ، عنصر ايجابي تسنى إدراجه في منطوق مشروع القرار . وذلك هو ما دعا وفدي إلى الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا . غير أن كوبا تعتقد أنه يمكن في المستقبل إدخال تحسينات إضافية على المشروع المذكور . إذ ينبغي بوجه خاص أن تدرج فقرة تسلط الضوء على ضرورة أن تقوم الدول التي لا تنتمي إلى المنطقة المعنية ولكنها تملك منشآت أو قواعد عسكرية فيها بالمشاركة في المفاوضات من أجل تضمين هذه المنشآت في العملية الاقليمية ذات الصلة . ومما لا ريب فيه أن إظهار الدول التي لا تنتمي إلى المنطقة المعنية للاحترام الواجب للتدابير الاقليمية أمر يتسم بأهمية فائقة .

كما نعتقد أنه ينبغي في إطار تدابير نزع السلاح الاقليمي إيلاء عناية خاصة للأسلحة الهجومية التي تنطوي على آثار مزعزعة للإستقرار . ونرى أن اعتماد تدابير لبناء الثقة يمكن أن يساعد على تقليل أو إزالة بؤر التوتر والصراع التي ما زالت قائمة وأن يسهل اعتماد الاتفاقات المناسبة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.32 ، فقد اضطر وفدنا إلى الامتناع عن التصويت عليه لأن هذا المشروع لا يتضمن بعض العناصر الهامة التي أشرنا إليها توا .

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذت الهند بوجه عام موقفا مؤيدا للمقترحات التي طرحت في اللجنة وفي الامم المتحدة بشأن تدابير بناء الثقة ومقترحات نزع السلاح الإقليمي المقبولة والعملية والصادرة طوعا عن جميع الدول المعنية في المنطقة بعد إجراء المشاورات الواجبة . ويتضح هذا الموقف من انضمام الهند إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مشروعي القرارين A/C.1/46/L.17 و A/C.1/46/L.22 . غير أن مشروع القرار A/C.1/46/L.32 لا يندرج للاسف في هذه الفئة . فهو يضم أفكارا ونهجا غير ذات صلة يسعى إلى إقحامها

على موضوع نزع السلاح الاقليمي . وقد أتيح لوفدي بالفعل في مناسبة سابقة ، لدى النظر في مشروع القرار A/C.1/46/L.30 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، أن يشرح موقفه من مبدأ عدم الانتشار وأن يوضح أن المناطق الاقليمية أو دون الاقليمية الخالية من الاسلحة النووية لا تسهم في حل قضية الانتشار النووي العالمية . وكل ما يفعله مشروع القرار A/C.1/46/L.32 هو الزج بمفاهيم خاطئة عن الانتشار الاقليمي والانتشار دون الاقليمي ، وهي مفاهيم تشوه في رأي وفدي فكرة نزع السلاح الاقليمي . ولذا وجد وفدي لزاما عليه أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.32 .

السيد فوجيتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يعلل موقفه من مشروع القرار A/C.1/46/L.32 ، الذي اعتمد توا . لقد صوتت البرازيل مؤيدة لمشروع القرار هذا مثلما صوتت مؤيدة لمشاريع القرارات الاخرى المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي اعتقادا منها بأن المبادرات الاقليمية المنفذة في ظل ظروف مناسبة وبمشاركة جميع البلدان المعنية لها دور هام تؤديه في تعزيز السلم والامن الدوليين . ونود في هذا الصدد أن نوضح أن جهود نزع السلاح المبذولة على الصعيد الاقليمي ينبغي أن تترادف مع جهود نزع السلاح المبذولة على الصعيد العالمي ، وخاصة عندما يكون الامر متعلقا بمسألة نزع السلاح النووي ذات الاولوية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تراعي التدابير المتعلقة بالامن الاقليمي الخصائص والحاجات المحددة للمناطق ذات الصلة . ومع أن المبادرات المنفذة في منطقة من المناطق قد تشكل أمثلة نافعة وحوافز مفيدة للجهود الاقليمية الاخرى ، فقد لا يتسنى نقل هذه المبادرات بصورة آلية من منطقة إلى أخرى . ومن المهم بذل جهود خاصة بشأن المناطق التي توجد فيها تركيزات شديدة من الاسلحة . ونحن نلاحظ أنه كان يمكن إدخال تحسينات اضافية على بعض العناصر الواردة في مشروع القرار A/C.1/46/L.32 الذي اعتمدته اللجنة توا ، ويؤسفنا أنه لم يتسن إدماج بعض الاقتراحات التي طرحتها الوفود المهتمة بغية تحسين نص مشروع القرار المذكور . ونأمل أن يُولى في المستقبل إهتمام أكبر لتلك المقترحات حتى يمكن اعتماد مشروع قرار يحظى بتأييد أوسع نطاقا .

السيد شا زوكان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/46/L.17 . إن الصين تعلق أهمية كبرى على قضية نزع السلاح الإقليمي ، وترى أن تدابير نزع السلاح الاقليمي الصحيحة التي تتخذها البلدان المعنية في ضوء الخصائص المحددة لكل منطقة تساعد على إحلال السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الاقليمي وتخلّف أيضا أثرا إيجابيا على السلم والأمن الدوليين في مجملهما .

وترى الصين أيضا أن تدابير بناء الثقة الصحيحة ، بما في ذلك تبادل المعلومات العسكرية مع المراعاة الواجبة للظروف الخاصة لبلدان المناطق المعنية ، لها أهمية ايجابية . ومثل هذه التدابير ينبغي أن تقوم على أساس اختياري وعلى أساس المشاورات بين البلدان المعنية ، ومع أخذ بيئتها الأمنية وظروفها السياسية والعسكرية في الاعتبار .

وفي ضوء هذه الاعتبارات انضم وفد الصين الى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/46/L.17 .

السيد ترونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب وفد فييت نام الكلمة لكي يعلل موقف فييت نام من مشروع القرار A/C.1/46/L.32 المعنون "نزع السلاح الاقليمي" الذي اعتمدته اللجنة لتوها . وقد قررت حكومة فييت نام هذا العام أن تصوت لصالح مشروع القرار .

وينبع تأييد فييت نام لهذا النص من اقتناعها بأن التطورات الجديدة في العلاقات الدولية والانجازات الجديدة في مجال نزع السلاح ، لم تهيأ فحسب ظروفا جديدة مؤاتية لاحراز نجاح أكبر ، ولكنها تقتضي أيضا بذل جهود أعظم في ميدان نزع السلاح لتعزيز الأمن الدولي وتوفير موارد اضافية لصالح الجهود الانمائية لجميع الأمم .

وترى فييت نام أن تدابير نزع السلاح التي تتخذ على المستوى الاقليمي ، إذا اتبعت بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، يمكن أن تكمل التدابير التي تتخذ على المستوى العالمي .

وكان الدافع لتصويت فييت نام لصالح مشروع القرار هذا يتمثل أيضا في التغيرات الايجابية التي تحدث في جنوب شرقي آسيا ، وهي تعرب عن استعدادها مع البلدان الاخرى في جنوب شرقي آسيا ، لمنع سباق التسلح وبناء الثقة والاستقرار والتعاون في المنطقة .

وتعتقد فييت نام ، كما بينت في مناسبات أخرى ، أن الجهود التي تستهدف نزع السلاح الاقليمي ينبغي أن تستند لكي تحقق النجاح الى المبادئ التالية :

ينبغي القيام بنزع السلاح الاقليمي بموجب مبادئ المفاوضات الخاصة بنزع السلاح التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي تنص ، ضمن ما تنص عليه ، على أن التدابير الفعالة لنزع السلاح ومنع الحرب النووية لها الأولوية القصوى ، وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الى جانب الدول ذات الأهمية العسكرية الأخرى ، المسؤولية الاساسية عن نزع السلاح النووي وعن وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

وينبغي أن تأخذ الجهود الرامية لتعزيز نزع السلاح الاقليمي الخصائص المميزة لكل منطقة في الحسبان ، وأن تحظى بموافقة البلدان المعنية في كل منطقة ، وأن تتفق مع مبدأ الأمن غير المنقوص عند أدنى مستوى من التسلح .

ولا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا في مناخ الثقة في مختلف جوانبها : السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والانسانية . وينبغي أن تحجم البلدان من خارج الاقليم عن أي سياسة أو أي إجراء يضر بمناخ الثقة في المنطقة . بل أن عليها أن تسهم إسهاما فعالا ، في حدود قدرتها ، في تعزيز مناخ الثقة في المنطقة .

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب وفدي الكلمة لتعليل تصويته على مشروعي القرارين A/C.1/46/L.17 و A/C.1/46/L.22 ، اللذين اعتمدا لتوهما بتوافق الآراء ، وعلى مشروع القرار A/C.1/46/L.32 الذي صوتنا لصالحه .

وقد أيد وفدي هذه المشاريع اقتناعا منه بأن النهج العالمية والاقليمية حيال نزع السلاح تكمل بعضها بعضا بما يؤدي الى توطيد دعائم السلم والأمن الاقليميين والدوليين .

ويعبر دعمنا لكل هذه المشاريع أيضا عن موقفنا المستمر وهو أن تدابير بناء الثقة أو تدابير بناء الثقة والأمن تشكل أهم العناصر في أسلوب تناولنا لنزع السلاح الاقليمي ، وخاصة في المناطق التي تستمر فيها المنازعات والتوترات الطويلة الأمد . وفي هذا الصدد ، تمثل الظروف والخصائص المميزة للمنطقة أبعادا هامة لابد أن تؤخذ في الاعتبار .

وكما ذكر وفدي أثناء المناقشة العامة للجنة أن التأكيد على تدابير بناء الثقة الاقليمية ، السياسية والعسكرية على السواء ، يجيئ في أوانه المناسب وله ما يبرره في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ونلاحظ أن بناء الثقة قد أسهم ، في حالة أوروبا ، في السلم الاقليمي من خلال عملية تدريجية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نمضي الآن بالبت في مشروع القرار A/C.1/46/L.9 .

وأعطي الكلمة للوفود التي تود أن تدلي ببيانات بخلاف تعليل مواقفها بشأن مشروع القرار .

السيد توث (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) . ويتطلب التحليل المستفيض على الدوام وجود مسافة زمنية بيننا وبين الحدث . ومع ذلك ، فليس لنا أن نخشى من أن نعلن الآن ، في الوقت الذي تستعد فيه اللجنة الاولى للبت في مشروع القرار A/C.1/46/L.9 ، المكرس للمؤتمر الاستعراضي الثالث ، أن المؤتمر قد حقق نجاحا لا يمكن انكاره .

وأعتقد أن معظم الممثلين يشاركونني الرأي القائل بأن نزع السلاح المتعدد الاطراف في مسيس الحاجة الى مثل هذه الانجازات الايجابية . وبالاضافة الى النتائج الملموسة للمؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية (البكتريولوجية) ، فقد دفعتنا الروح التعاونية والنهج المنفتح الذي تبنته الوفود الى الايمان بآفاق نظام نزع السلاح البيولوجي (البكتريولوجي) في المستقبل .

وبعد ثلاثة أسابيع من العمل المكثف ، أنجز المؤتمر أهدافه المتمثلة في إجراء استعراض شامل لسريان اتفاقية الاسلحة البيولوجية (البكتريولوجية) . وقد تعززت الاتفاقية ، التي تتميز بطابع فريد في الإطار المتعدد الاطراف ، لانها تزيل فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل ، بوصفها صكا دوليا فعالا فيما يتعلق بالاسلحة البيولوجية (البكتريولوجية) ولانها أيضا تسهم إسهاما سليما في تعزيز السلم والامن الدوليين .

وقام المؤتمر الاستعراضي بإجراء تحليل لثالث مرة للخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ نظام الإبلاغ بالبيانات ، كما وافق على عدد من العناصر الجديدة ، من المأمول أن تؤدي الى نظام أكثر فعالية للإبلاغ عن البيانات . ومع ذلك ، حتى أكثر مجموعات تدابير بناء الثقة دقة لا يمكن أن تخدم الأهداف المتوخاة إلا إذا ارتفعت الدول الأطراف الى مستوى التزاماتها من حيث المشاركة الفعالة .

ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الثالث بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين لبحث المسائل المتعلقة بالتحقق .

وقد تكون هذه الخطوة حدثا هاما في تاريخ اتفاقية الأسلحة البيولوجية (البكتريولوجية) . وتعد المشاركة الفعالة والبناءة من جانب الدول الأطراف في عمل الفريق شرطا هاما ضروريا للوفاء المبكر بالولاية التي أناطها المؤتمر الاستعراضي الثالث بالفريق .

وقد يكون من المفيد أن تتمكن الدول الأطراف من أن توفر مشاريع الأوراق التي تتضمن موقفها قبل الاجتماع . وحتى مشاريع الأوراق الأولية من شأنها أن تشكل مؤشرات مفيدة بشأن مختلف الخيارات المحتمل طرحها عن فريق الخبراء الحكوميين .

ويجب يقينا على فريق الخبراء أن يراعي في عمله الطبيعة المحددة للانشطة المضطلع بها في ميداني علم الاحياء والتكنولوجيا الحيوية والسرعة المذهلة التي يتقدم بها هذان العلمان . وأنا على اقتناع بأن روح التعاون والمرونة والفكر المنفتح التي تظلل فريق الخبراء الآن ستدوم خلال الاشهر المقبلة وستمكنه من أداء عمل هادف . وأملنا أن تتبدى هذه الروح في اعتماد مشروع القرار A/C.1/46/L.9 بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل مواقفهم قبل البت في مشروع القرار .

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.9 . وأعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشترك في تقديم مشروع القرار ٣٧ وفدا وتولى ممثل الارجنتين عرضه في الجلسة السابعة والعشرين التي عقدتها اللجنة الاولى في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وفيما يلي مقدموه : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا ، أوروغواي ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، السويد ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليونان . وأود أيضا أن أسترعي انتباه اللجنة إلى مذكرة مقدمة من الامانة العامة تتعلق بالمسؤوليات التي يسندها مشروع القرار الى الامين العام ، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/C.1/46/16 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة دون تصويت .. فهل لي أن أعتبر أن اللجنة تود التصرف وفقا لتلك الرغبة ؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.9 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥